مجلة "آفاق فكرية"

ص. ص. 313 - 334

رت م د: 2353 - 0367

رت م د إ: 2602-5507

العمل السياسي في المتخيل الديني السلفي: قراءة سوسيولوجية في إعادة إنتاج الماضي لفهم الحاضر

Political Action in the Salafist Religious Imaginary: A Sociological Reading in the Reproduction of the Past to Understand the Present

طا. با. كرايس الجيلالي [1*]، بوزيدي الهواري [2]

[1] جامعة محمد بن أحمد وهران 2 (الجزائر)، مخبر تطور حضارة وسياسة، kerais.djilali@univ-oran2.dz

[2] جامعة محمد بن أحمد وهران 2 (الجزائر)، bouzidi.lahouari@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2022-11-26 **تاريخ القبول:** 2023-03-29 **تاريخ النشر:** 2022-05-05

ملخص:

تعتمد الكثير من الجماعات الدينية على فكرة التخيل بهدف الربط بين الماضي والحاضر، عن طريق إستدعاء نماذج إجتماعية أو سياسية كانت موجودة وقائمة لكنها قد إختفت ولم تعد موجودة، لكن إعتماد العقل السلفي على الذاكرة الدينية، وإعادة تنشيطها وتفعيلها مكنه من إستدعاء تلك النماذج ومحاولة تفعيلها في الواقع، عن طريق ضبط الحياة الحديثة والمعاصرة وفق تلك الأيقونات المتخيلة، التي تعتبر قطعية ويقينية، وهذا ما يتمثله السلفيون وهم يتعاملون مع الماضي الإسلامي، خاصة في تنظيم وضبط العمل السياسي، وتحديد العلاقة مع مختلف مكونات الحقل السياسي، حيث يعيد السلفيين تفعيل مفاهيم من قبل ولي الأمر، السمع والطاعة، الطائفة المنصورة، وهي كلها مفاهيم ماضوية، نشأت في فترة زمنية لها شروطها ومحدداتها الثقافية، لكن العقل السلفي التخيلي يعتبرها لا تزال حية وقابلة للتمثل في الواقع، عن طريق ثنائية التخيل والتمثل، وهذا ما ستتطرق إليه هذه الورقة البحثية.

كلمات مفتاحية: المتخيل الديني؛ الطائفة المتخيلة؛ السلطة السياسية؛ ولي الأمر؛ السمع والطاعة.

Abstract:

Many religious groups rely on the idea of imagination in order to link the past and the present, recalling social or political models that were present and existing, but they have disappeared and no longer exist. Life according to these imagined icons, which are considered definitive and certain, and this is what Salafists illustrate when they deal with the Islamic past, particularly in the organization and control of political action, and the definition of the relationship with the different components of the political field, where Salafists reactivate concepts from before The Guardian, Hearing and Obedience, the Victorious Sect, which are all past concepts that arose in a period with their own cultural conditions and limitations. However, the imaginative ancestral spirit still considers them alive and capable of being represented in reality, through the duality of imagination and representation, and this is what this research paper will address.

* المؤلف المرسل.

Keywords: Religious imagination; imagined sect; political power; guardian; hearing and obedience.

مقدمة:

يقول « موريس غودلييه Maurice Godelier » إن "التخيل هو ذلك الذي يُمكّننا من التذكر، ومن إعادة عيش ماض مجد، لكنه لم يعد موجودا الآن" (غودليه، 2017، ص.55)، إذا عملية التخيل ما هي إلا تذكر للأزمنة المقدسة، والتي تحظى بالكثير من التقدير، وتحيط بها هالات من القداسة والشعور بالاحتقار أمامها، خاصة عندما يتعلق الأمر بجماعة دينية، تعتبر نفسها النسخة الأصلية للإسلام، دون زيادة أو نقصان أو تنقيح، بل هي الإسلام كما فهمه الجيل الأول من المسلمين، وعملوا به، إنه ذلك الإسلام الخام، الذي مزج بين السياسي، والديني، والاجتماعي، والثقافي في حبكة واحدة، مصدرها متسامي وإلاهي، لكن اليوم غاب ذلك النموذج، وتحول الإسلام إلى إسلامات، إلا أن الجماعة السلفية العلمية في الجزائر، وبصفتها الطائفة المنصورة كما تتخيل نفسها، لا تزال تحتفظ بالكثير من الصور والعلامات والرموز التي توحي وتشير بدقة متناهية إلى تلك المرحلة من تاريخ الإسلام، وهي أيضا تعمل على نفخ الروح فيما بقي عالقا في ذاكرتها الدينية من ممارسات، وطقوس، وشعائر، وتعتقد أنها تحتفظ بها غضة طرية كما كانت لحظة نزول الوحي، بصفتها ذاكرة الأمة الصلبة، التي تحتوي الإسلام وتحميه، وهي تعمل اليوم على إعادة دمجه في الحياة، عن طريق تخيل الماضي وإسقاطه على الحاضر، كما نجد أن السلفيين يعتقدون بأنهم هم مركز الأمة؛ فهم أهل الحديث، وهم ما كان عليه النبي -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه -رضي الله عنهم-، فهم بذلك الأصل والمرجع.

إن الماضي هو الحاضر والمستقبل، حسب المنطق السلفي، ولذلك كل شيء يجب أن يرتّب كما كان في الماضي، بداية من دخول الخلاء والخروج منه، وصولا إلى تعيين ولي الأمر، والتعامل معه، فكل شيء فصلنها تفصلا، ولا مجال للاجتهاد فيما فصل فيه النص، كما أن النص تطرق إلى كل شيء، وقدم لنا الحياة في شكل وصفة ما علينا إلا الإلتزام والتقيد بها، وهذا ما يسعى السلفيون إلى التذكير به والحث عليه، خاصة في المسائل التي يرونها محورية، ويمكن أن تمس بأمن الأمة وتماسكها، ومن بينها قضية تنصيب إمام المسلمين، وكيفية التعامل معه، لا سيما في زمن الفتن، ولذلك حاولت هذه الدراسة، العودة إلى أحد أهم شيوخ السلفية العلمية(التقليدية) البارزين في الجزائر، والذي أصدر العديد من المقالات والفتوى في مرحلة الربيع العربي على موقعه إلكتروني، وهو يحظى بقبول واسع عند السلفية العلمية في الجزائر، بصفته حاصلا على تزكية علمية من

علماء السعودية، مما يؤهله ليكون مرجعا معتبرا للسلفيين في الجزائر. وقد حاولت الدراسة إبراز موقفه من الربيع العربي، وكيفية التعامل مع الحاكم المسلم في زمن الفتن، حتى وإن كان غير ملتزم بتطبيق الشريعة والحكم بها، لكن هذا لا يمنع من التعامل معه بمنهجية السلف الصالح، وهي منهجية انتقائية تعرض كل المستجدات على ثلاثية الكتاب والسنة على فهم سلف الأمة، ولذلك نجد كل علماء السلفية العلمية(التقليدية)وعلى اختلاف دولهم والواقع الذي يشخصونه، يقفون نفس الموقف من السلطة السياسية، مختصرة في ولي الأمر، الذي لا ينازع ولا يخاصم ولا ينافس، وهو منفصل عن النظام السياسي، فالسلفية ترفض كل النظم السياسية الحديثة، باعتبارها وضعية وتتنافى مع مبدأ الحاكمية، لكن ولي الأمر حالة خاصة، يطاع بالمعروف في المنشط والمكره، وينصح في السر، ولا خروج عنه قولا ولا فعلا، ولا تقعيدا وتنظيرا، وهذا ما أشار إليه أحد رموز السلفية العلمية في مصر الشيخ «محمد سعيد الرسلان» في أحد خطبه، بعد نهاية العهدة الأولى للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، بقوله "ولي الأمر لا ينازع ولي الأمر لا ينازع ولي الأمر لا ينازع" (رسلان، youtube.com)، فتكرار الحكم ثلاثة مرات فيه نوع من التغليظ والتشديد على التقيد به، والتحذير من مغبة تجاوزه، إن هذه النظرة نجدها أيضا في فقه الشيخ «محمد علي فركوس» في الجزائر، فولي الأمر هو شخصية روحية تتجاوز الأشخاص والأحزاب، بل هو الإمام الأعظم الذي تصح ولايته بكل الطرق، الشرعية وغير الشرعية، فهو منصب متخيل ويحيل إلى الماضي، ويذكرنا بيوم السقيفة، ويوم الدار، والكثير من الأيام التي امتحن فيها المسلمون، وهنا يمكن طرح السؤال التالي:

ما تصور الشيخ محمد علي فركوس بصفته رمزا سلفيا علميا من السلطة السياسية في الجزائر من خلال آلية التخيل والتذكر، وإعادة تمثل الماضي و إسقاطه على الحاضر؟

الاسئلة الفرعية:

- كيف يتصور السلفيون العلميون السلطة السياسية في الجزائر انطلاقا من الماضي الإسلامي المتخيل؟
- وكيف يعبر السلفيون العلميون عن مواقفهم السياسية في الجزائر، دون ممارسة السياسة الحديثة والقبول بها؟

- وهل يعتبر السلفيون العلميون في الجزائر السلطة السياسية القائمة الآن، شرعية من الناحية الدينية؟

1. الفرضيات:

- ينطلق السلفيون في تصورهم للسلطة السياسية ممثلة في منصب ولي الأمر، من خلال إسقاطها على الماضي الإسلامي المتخيل والمقبول بها.
- يرفض السلفيون في الجزائر العملية السياسية وينسحبون منها، دون الإخلال بعقيدة السمع والطاعة لولي الأمر.
- تنعقد الإمامة أي منصب ولي الأمر عند السلفيين بمختلف الطرق الشرعية دينيا، وغير الشرعية دينيا أيضا، نظرا لأهمية هذا المنصب داخل النظام السياسي.

2. أجرأة مفاهيم الدراسة:

سنعتمد في هذه الورقة البحثية على المفاهيم الإجرائية كالآتي:

1.2. المتخيل الديني:

ونقصد به الرموز، والصور، والعلامات، التي وجدت في التاريخ الإسلامي، لكنها غير موجودة اليوم، حيث يعمل العقل السلفي على إعادة تخيلها والامتثال لها في فهم الحاضر، وهو يعتبرها الممكن الديني الوحيد القابل للتطبيق.

2.2. السلطة السياسية:

ويقصد بها حسب الفهم السلفي العلمي منصب الإمام الأعظم أو ولي الأمر، وهو معترف بولايته مهما كانت طريقة وصوله إلى الحكم، فلا ينازع ولا ينتقد، فالعقل السلفي لا يفصل في أجهزة الدولة، ولا يفرق بينها، فهو يعتبر السلطة ملخصة في يد الحاكم، الذي يجب طاعته في المنشط والمكره.

3.2. الطائفة المتخيلة:

ونقصد بها كيفية تمثل السلفيين لأنفسهم كجامعة دينية من خلال عملية التذكر والتخيل، ويعتبرونها جماعة متفوقة من حيث الفهم الصحيح للدين، ويعتبرون طائفتهم نقية العقيدة، سليمة الفهم، تشكل خطا ممتدا من لحظة الوحي إلى يومنا هذا، وهي طائفة تنظر إلى

نفسها بدونية مقارنة مع جماعة الإسلام الأولى، بينما تتعامل مع باقي الجماعات الحالية بنوع من تضخم الأنا.

4.2. السمع والطاعة:

وهي عقيدة الانصياع والخضوع للحاكم المسلم، ما لم يظهر منه كفر بواح، أو عدم توفر القدرة على إزاحته وتنصيب غيره، ممن يقيم الشريعة والدين، وهي تعني طاعته في المعروف ومعصيته في المنكر، دون الإنكار عليه بشكل علني، أو تحريض العامة ضده، كما أنها تقتضي الدعاء له بالخير في المنشط والمكره.

5.2. ولي الأمر:

ويقصد به حاكم المسلمين في قطر ما، سواء كان رئيسا أو ملكا أو أميرا، منتخبا أو معينا أو متغلبا، عادلا أو ظالما، حاكما بشرع الله أو بغيره، فهو ولي أمر المسلمين، ولا يجوز منازعته أو الخروج عليه، أو منافسته، حتى بالطرق القانونية التي يقرها، ورئيس الدولة أو ولي الأمر في العقيدة السلفية، منصب ديني، كما أن منازعته في الأمر هي أصل كل فساد وخراب الأمة.

3. المقاربة النظرية للموضوع:

سنعتمد في هذه الورقة على فكرة «الجماعات المتخيلة» عند «بنديكت أندرسون Benedict Anderson»، حيث تنشأ هذه الجمعات انطلاقا من الإحالة الكثيفة على الماضي، وهي تسعى إلى إعادة إحياء مجموعة من القيم، التي تعتبرها أساسا هوياتيا، يشترك فيه المنتسبون إليها، كما أن تلك القيم تتحول إلى المنظور الوحيد، الذي يتعاملون به مع مختلف نواحي الحياة، وقد تكون الجماعة المتخيلة صغيرة أو كبيرة حيث يرى «بنديكت» أن الجماعة المتخيلة يتصورها المرء، فينتمي إلى الآلاف أو الملايين من الناس المنتمين إليها أيضا، دون أن يعرفهم أو يرتبط بهم برابطة طبيعية، لكنه قادر على تخيل رابط هكذا (بنديكت، 2009، ص. 28).

4. تقنيات الدراسة:

لقد فرضت علينا طبيعة الدراسة التقنيات التالية:

1.4. تحليل المحتوى:

لقد اعتمدنا على تقنية تحليل المحتوى، حيث قمنا باختيار مجموعة من المقالات للعالم السلفي الجزائري محمد علي فركوس، وهي أربع مقالات، قمنا بتحليلها واستخراج أهم الأفكار التي أشار إليها، والتي تحمل دلالات سياسية، خاصة أن تاريخ صدورها تزامن مع الربيع العربي، وأحداث السكر والزيت في الجزائر، وهي مقالات معنونة كالتالي:

- وجوب نصيحة أئمة المسلمين حكاما وعلماء" (مجلة الاحياء(24 – 27)، العدد الثاني، ربيع الأول 1433هـ، الموافق ل فبراير 2012م، الجزائر)
- طرق نصب إمام المسلمين وتقرير وجوب الطاعة والنصيحة"(مجلية الاحياء (22 – 28) العدد الأول، ربيع الثاني 1432هـ الموافق 09 مارس 2011 م، الجزائر)
- حكم المظاهرات والمسيرات "(مجلة الإصلاح(12 – 19)، العدد الخامس، .1432هـ- لموافق 2011م.)
- شرف الانتساب إلى السلف ".(سلسة توجيهات 18(10 - 19)، دار العواصم للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 1435هـ – 2012م)

2.4. الملاحظة:

وقد اعتمدنا على تقنية الملاحظة، حيث حاولنا تتبع موقف السلفيين كأفراد، من تلك الفتاوى التي أطلقها الشيخ السلفي، فيما يتعلق بموقفهم من السلطة السياسية.

5. مجتمع البحث:

وهي مجموع الفتاوى، والمقالات التي صدرت عن الشيخ في فترة الربيع العربي، وما تزامن معه من أحداث السكر والزيت في الجزائر، والتي تحمل أبعادا سياسية.

6. العينة والمعاينة:

لقد تم اختيار مجموعة من المقالات ذات الطابع السياسي، والتي تشير إلى موقف الشيخ فركوس ومن خلفه كل السلفيين العلميين في الجزائر من السلطة السياسية، وهي أربع مقالات تحمل الكثير من الأفكار والمؤشرات السياسية.

7. الإطار الزماني للدراسة:

لقد شملت دراستنا المرحلة الزمنية التي صدرت فيها تلك المقالات، ما بين سنتي 2011 و2012 وهي مرحلة حساسة، ودقيقة، وصعبة جدا، مر بها الإسلاميون بمختلف توجهاتهم، حيث انخرط جزء منهم في تحركات ضد السلطة القائمة، بينما انخرط جزء آخر في حركة موالية ومدافعة عن السلطة السياسية.

8. الماضي الديني متخيلا عند السلفيين وتمثلاته في الحاضر:

يكمن التفوق السلفي في الغموض والمرونة عن طريق قبول السياسة ورفضها في آن واحد (ميير، 2014، ص.31) أو بعبارة أخرى الحاكم شرعي وسياسته غير شرعية، وليس من الشريعة الخروج عليه، قولا أو فعلا أو تنظيرا وتقعيدا، هكذا يبرمج شيوخ السلفية أتباعهم، على الانسحاب السياسي المرن، فالعمل السياسي يعني الاعتراف بقواعد اللعبة، أي الاعتراف بموافقة الأنظمة السياسية القائمة في الدول العربية، بما فيها الجزائر للشريعة الإسلامية، وقبول فكرة الأنظمة الديمقراطية والخضوع لها، ولذلك فإن السلفية تفضل البقاء كحركة دعوية، على خوض غمار العملية السياسية. فما يهم الجماعة والمشايخ، هو إعادة بعث الأمة، ولو عن طريق فئة قليلة لكنها تفهم الإسلام كما فهمه الجيل الأول من المسلمين، حيث أن التحول إلى دين الأكثرية ليس مهما بالنسبة للسلفيين مثل أهمية بناء الجماعة الناجية (ميير، 2014، ص.524)، وهذا ما يفسر عدم مبالاة السلفيين بالعمل السياسي، والتركيز على الاهتمام بالنشاط الدعوي، والتصحيح العقدي، والتوجيه السلوكي، بعيدا عن أي تصادم مع السلطة السياسية، بل هناك محاولة من طرف السلفية العلمية في الجزائر لإنشاء جموع من المسلمين، يفرقون جيدا بين النظام الإسلامي القائم على فكرة "السيادة للشرع"، والأنظمة الديمقراطية التي تنص على أن السيادة للشعب، وهذا ما ينص عليه الدستور (الخالدي، 1989، ص.65)، فالتوجيهات التي يتناقلها السلفيون عن الشيخ فركوس بصفته رمزا، تهدف إلى ترك العمل السياسي، وهذا ما يمكن استخلاصه من خلال ما ينشره الشيخ على موقعه الخاص، لا سيما في مرحلة الأزمات السياسية، أو الفتن بالمفهوم السلفي.

إن السلفية من خلال توجيهات الشيخ "محمد علي فركوس" ترى أن في المشاركة السياسية نوعا من إقرار بمبدأ فصل الدين عن الدولة، وفصله عن حياة المجتمع الإسلامي، كما أن هذا الإقرار سيقزم من الإسلام، ويحوله إلى مجرد رؤية داخل المجتمع، كغيره من التوجهات

الإيديولوجية الأخرى، خاصة وأن العقيدة الديمقراطية تقوم على فكرة أن الإنسان هو الذي يضع نظامه السياسي، فهو صاحب السيادة (الخالدي، 1989، ص.ص. 67، 68). إنها فكرة لا يتفق معها العقل السلفي الخاضع لسلطان النص وهيمنته، نص يشير إلى أن العناية الإلهية قد رتبت كل شيء، تحقيقا لمفهوم الخلاص الأخروي، فالعقل السلفي والذي يبني كل جدالاته وحواراته على مفهوم العقيدة والنص الأصلي، قبل ظهور علم الكلام، واقتراض المناهج الفلسفية من الحضارات الأخرى، وهنا نجد فكرة ارتباط السلفيين بالنص والمطالبة بالعودة إليه قد تكررت بنسبة 23.56% (أنظر الملحق رقم 01). في مجمل الأفكار التي طرحها الشيخ، من خلال تلك المقالات، وهي تشكل أعلى نسبة مقارنة ببقية الأفكار الأخرى، فالشيخ يحيل إلى الماضي ويسعى إلى إعادة استنساخه، حيث لا فهم الإسلام إلا كما فهمه الأولون، وبذلك لا علاقات ولا فقه، إلا ما كان سائدا في عهد النبوة، هي مهمة يتصدى لها السلفيون، عن طريق عملية تنشيط الذاكرة الدينية، التي أنتجت سلفية تعتز وتنتشي بحالة الاغتراب والهامشية التي تعيشها، فهي تتخيل نفسها قطعة من الزمن الفردوسي، عاد من جديد ليعيد للأمة مجدها، وبذلك فإن طريقة فهم السلفيين للعمل السياسي، تعتمد بشكل كلي على عملية التخيل والتذكر والنكوص الى الماضي والتخندق فيه، فالمتخيلات الاجتماعية الحديثة ما إن نوجد فيها حتى تبدو لنا المتخيل الممكن، والوحيد (تايلر، 2015، ص. 28).

كما أن هذه الأنظمة السياسية، مثل الاشتراكية والديمقراطية، نشأت في المجتمعات الغربية، بعد أن عرفت نوعا من التصادم بين الكنيسة الفاسدة عقلا ونقلا، و بين مجتمع تحرر من سياسة التجهيل الممارسة باسم الدين، ولذلك فإنها اختصرت سيادة الله في الكنيسة، ويوم الأحد من كل أسبوع، فهل يمكن أن يعيش المسلم على هذا النمط؟ ويكون متصلا بالله يوم الجمعة فقط؟ أم أن الإسلام دين شمولي لم يفصل أبدا بين الدولة والدين، وأنه لم يُبقي ناحية في حياة المسلمين إلا ونظمها بالتشريع والتوجيه (الأنصاري، 2000، ص.136).

كما أن المشاركة السياسية تقتضي التحزب وإيجاد منبر سياسي يتبني إيديولوجية معينة، والسلفية تتبني الإسلام كخيار، فإذا تحول إلى برنامج سياسي، فهي بالضرورة ستخرج كل الإيديولوجيات المخالفة لها من دائرة الإسلام، و بذلك تتحزب الأمة وتعود إلى الفئوية التي كانت قبل البعثة، ولذلك فإن السلفية ومن خلال اجتهادات "محمد علي فركوس" ترى أن ما هو موجود من أحزاب اليوم، أو ما أصبح يعرف بالتعددية الحزبية، أو الأنظمة الديمقراطية، إنما هو مجرد

إفراغ للإسلام من محتواه، لأن هذه الأحزاب تتنافس على دخول المجالس النيابية، التي تنازع الله تعالى في ربوبيته، وحقه الخالص في التشريع والحكم، وهو يحذر مما أصبح يعرف بالسلفية الجهادية والحزبية، التي تحاول الخلط بين الشورى والديمقراطية، رغم أن الشورى هي أحد الطرق التي يختار بها من يتولى أمور المسلمين في ظل الكتاب والسنة، والديمقراطية هي حكم الشعب للشعب، أي انتخاب من يشرعون دون العودة إلى الكتاب والسنة، بل انطلاقا من الدستور كأعلى سلطة، رغم قوله تعالى: ﴿ولا يُشْرِكُ فِي حُكمِه أَحَداً﴾(سورة الكهف، الآية 26).

إن قوة النص أو الدليل الذي يعتمده العالم السلفي في بناء تصوراته، واجتهاداته، يعتبر من أهم خصائص المنهج السلفي، حيث يزيده قوة في مواجهة خصومه، لأن الإحالة على القرآن تربك الطرف الآخر، خاصة ممن يعتمدون على التأويل في استنباط الأحكام الشرعية، إذ أن السلفية ومن خلال اجتهادات محمد علي فركوس، تنظر إلى الأحزاب وإلى المشاركة السياسية على أنها مجرد عكس لحالة الجاهلية الأولى، أو ما حدث بعد انتهاء الخلافة الراشدة، وظهور الفرق والمذاهب، التي تعصبت لشيوخها وأفكارها على حساب الإسلام ومادته الأولية، وهي التوحيد، ولذلك ترى أن الإشكال الواقع اليوم، على مستوى المفاهيم والمصطلحات، حيث أصبحت الأشياء تسمى بغير أسمائها، كما أصبحت الفرق التي انشقت عن جماعة المسلمين تسمى أحزاباً، والبدع التي ترى إمكانية تسيير المجتمع الإسلامي خارج إطار النص تسمى إيديولوجيا، وتيارات سياسية، وأصحاب البدع والأهواء، يسمون أصحاب مشاريع وتوجهات فكرية(بكر أبوزيد، 2011، ص.08). لذلك فإن السلفية في الجزائر ومن خلال الخطاب الفركوسي، تتقاطع مع هذه الأفكار حتى وإن كان منشؤها من خارج الجزائر، حيث يجري التأكيد على مسألة الابتعاد عن السياسة بمفهومها الحديث، وتتبني الإصلاح الهادئ، إذ يرى عبد المالك رمضاني وهو من بين المقربين من الشيخ فركوس، قبل أزمة الانشقاق الداخلي الذي عرفته الجماعة منذ سنة 2016، فيما يتعلق بالحركات الإسلامية، أنها سعت إلى إصلاح الفساد، ولكنها أخطأت الطريق حين دخلت المعترك السياسي، وجعلته أصل عملية التغيير(رمضاني، 2004، ص.173). فمنهج الاصلاح عند السلفية العلمية، هو الدعوة والإصلاح العقدي قبل كل شيء، والابتعاد عن العمل السياسي والحزبي قدر المستطاع.

وإذا عدنا إلى الدراسات السوسيولوجية، نجدها تصف ما تقدم به الإسلاميون كبدائل، تتميز بالهلامية وعدم الوضوح. لأن مشروع الجبهة الإسلامية للإنقاذ على حد تعبير "عباسي مدني" قائم على الدين القويم، والفكر الفلسفي الواعي، والعلم الصحيح (بومدين، 2012: 43). أي أن الإسلام

كدين كان بحاجة إلى طرح فلسفي ليكمل ما به من نقائص، وهذا ما يرفضه السلفيون تماما، ويعتبرون أن الإسلام غني عن كل التيارات الأخرى، أما فيما يخص الحركات الإسلامية السياسية خارج الجزائر، التي تتبني شعار الإسلام هو الحل"، ومن خلال النموذج التونسي أو المصري، فإن هذه الحركات قد وصلت إلى الحكم، عكس الحالة الجزائرية، فالسؤال الذي يطرحه السلفيون: هل أقامت دولة الشريعة؟ أم أن الشريعة في عهدها أصبحت تعاني حالة من الاغتراب؟ وأصبح الإسلاميون يريدون الاحتفاظ بالسلطة، وبذلك تقديم المزيد من التنازلات لصالح التيارات الأخرى.

حيث يقول "عبد المالك رمضاني" إن المتأمل للحركات الإسلامية يجد أنهم قوم دخلوا ليغيروا فتغيروا (رمضاني، 2004، ص.184). والسبب في ذلك أنهم طلبوا السلطة، وأقروا بالمشاركة رغم النصوص الشرعية التي تحذر من ذلك، حيث قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: " من أتى باب السلطان اِفْتَتَنْ"(رمضاني، 2004، ص.184). فبهذا المنطق يكون الحاكم خارج دائرة النقد والمنازعة، حتى وإن اصطدم مع المصالح الدنيوية للمجتمع، أو حتى وإن عطل الشريعة، فإن في عدم الخروج عليه منفعة للأمة، بينما في التصادم معه، حتى وإن كان من باب النهي عن المنكر والأمر بالمعروف، فإنه فتنة وخراب يحل على الأمة، ويضر بها قبل أن يضر بالحاكم الظالم، غير أن هذه الحركات ومن المنظور السلفي، لم تراع قاعدة شرعية تنص على أنه في حالة تعارض المصالح الدينية، فمن الواجب تقديم ما فيه صالح الفرد لنفسه.

لذلك فإن المشاركة السياسية من خلال المنافسة والتصارع، إنما هي تفريق بين المسلمين وتفاخر بينهم، من حيث الانتساب إلى طائفة معينة، أو إلى حزب ذو أغلبية، ومن هنا فالسلفية تنسحب من هذا السجال السياسي، والصراع الحزبي، الذي هو في الحقيقة انشقاق عن جماعة المسلمين، وتكتفي بالمراقبة والدعوة وإلى صحيح الدين، وإذا عدنا إلى تاريخ الأمة الإسلامية وإلى ما وقع بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنهما- من خلاف وصل إلى حد الاقتتال، فإننا نجد فئة نستطيع وصفها بالمثقفين وهم "جماعة القراء" (أومليل، 1996، ص.34) من حفظة القرآن وكتابه، حيث كانوا قلة، ولم يشاركوا في القتال وإنما حاولوا القيام بدور الوساطة بين الفريقين، ثم لجأوا إلى قضية التحكيم من خلال العودة إلى الكتاب، وبذلك حققوا الإجماع داخل الأمة.

ومن هنا نشير إلى مسألة رئيسية عند السلفية العلمية في الجزائر، وهي مسألة التأصيل، حيث ترى أن مسألة العمل السياسي لمّا تبناها المسلمون في العصر الحديث، لم يعرضوها على

الكتاب والسنة، التي من المفروض أن يعرض عليها القديم والحديث، ليحصل النفع الديني والدنيوي (السعدي، 2011، ص.ص.29، 30)، فالعقل السلفي المتخيل يعتبر أن الإسلام كدين ومن خلال القرآن والنصوص الحديثية، قد قدم للمسلين حلولا لكل ما قد يصادفهم في حياتهم، خاصة في الشأن السياسي، فرغم قاعدة الشورى بين المسلمين في اختيار ولاة الأمور، إلا أن تلك العملية تقع داخل إطار النص، ممثلا في القرآن الكريم والنصوص الحديثية الصحيحة، ولا تعتمد مسألة الشورى على العقل البشري المحض، أو على التأويلات الفلسفية والفكرية، لأن مسألة التحزب والتنافس السياسي إنما حركت في المجتمع الإسلامي الولاءات العائلية، والعشائرية، والمذهبية الطائفية، والإقليمية المحلية، ولم يتحقق الولاء للوطن، لأن المجتمع فقد الولاء للأمة من حيث العقيدة (الأنصاري، 2000، ص.437).

وهنا نجد نوعا من التصارع داخل فكر محمد علي فركوس أو بالأحرى أيُّ عالم سلفي آخر، بين كونه مواطنا ينتمي إلى دولة ما، وبين كونه فردا منتميا لجماعة دينية متخيلة، وتعتبر نفسها الأمة مستأنفة، لكن كل جماعة متخيلة فهي ليست خيالية بل هي حقيقة، وواقعية ليس فقط لأن فعلها وتأثيرها كذلك، بل لأن تخيلها يجري بأدوات واقعية قائمة (بنديكت، 2009، ص.28)، فالسلفية كجماعة أو طائفة تعتبر نفسها في مهمة مقدسة، وهي مهمة إعادة بعث الأمة الإسلامية، فمن جهة لابد من عدم التصادم مع السلطة القائمة، والاعتراف بالوطن القومي، والجنسية وغيرها من مسلمات الدولة الحديثة، ومن جهة أخرى العمل على إعادة تفعيل مشروع الأمة الإسلامية في عموميتها وشموليتها، والسلفية تعتبر أن التحزب والانقسام والتشظي، سيعود بالمسلمين إلى عقلية القبيلة، والعشيرة، حتى وإن كانت في طابع مستحدث أو حديث، فالحزبية وحسب الشيخ فركوس أحيت في النفوس ما هو موجود فيها من موروث ثقافي، وهنا نجده يقترب من الطرح الخلدوني، الذي يرى أن اجتماع المسلمين تحت دولة واحدة يكون إذا كانت الولاية نابعة عن الوازع الديني، حيث تذهب المنافسة بينهم ويسهل انقيادهم (ابن خلدون، 2003، ص.153).

ومن هنا يمكن القول إن رفض السلفية للعمل السياسي، في إطار الأنظمة الحديثة نابع عن بعد عَقَدِيِ، وفي نفس الوقت له مبرراته في الواقع، حيث لم تنجح الحداثة أو الدولة الوطنية المزعومة في نظرهم، في تجاوز الانتماءات الضيقة، أو تلك التي يمكن وصفها بأنها انتماءات ما قبل الدولة، خاصة بالمفهوم الغربي، وهنا تعتبر السلفية أن الإسلام كدين، يجب أن يبقى خارج اللعبة السياسية، بمقاييسها الحديثة، والتي نشأت في بيئة مغايرة ومختلفة، من حيث الشروط والمكونات

والسيرورة التاريخية، بالإضافة إلى العلاقة المأزومة بين الإنسان الأوربي والكنيسة، بينما المسلمون في تاريخهم يعرفون أن عصر الاحتكام إلى الشريعة هو أزهى العصور الإسلامية.

9. السلفي كطائفة متخيلة وموقفها من السلطة السياسية بين الرفض والقبول:

تتحول الطائفة الدينية إلى متخيل، لتفكيك العلاقات التي تنشأ بحكم الدولة الحديثة(بشارة، 2018، ص.81)، فَهَمّ السلفية العلمية، كما أشرنا سابقا ليس الحشد والتجنيد، بل التنقية والتطهير، وتكوين النخبة الإسلامية الحقة، التي تفهم الإسلام كما هو، دون أي إضافات، كما أن مهمتها الأساسية هي إبطال كل مقتضيات الحداثة، لا سيما في الشأن السياسي، حيث لا مشرع إلا الله، وبذلك فان عملية التفكيك، تتطلب العمل في هدوء، وتجنب إحراق المراحل، وهنا يبرز التناقض السلفي مرة أخرى، من خلال اجتهادات محمد علي فركوس، فقبول السلطة والخضوع لها، ليس من باب الاقتناع بها، بل من باب إحياء سنة الصبر والمكابرة في سبيل الدعوة، حيث أن إسلام المحنة يعتبر من أهم خصائص الجماعة السلفية ورموزها، فلا يذكر "أحمد بن حنبل" إلا وذكرت معه الفتنة والمحنة، وكذلك شيخ الإسلام "ابن تيمية"، حيث أن امتزج السياسي بالديني، والدعوة بالدولة وصل بنا إلى ظهور المحنة، وسلفها لتدخل هذه المحنة ومزاجها الصعب في أزمة الخطاب العقائدي، ولتكون مقولات محددة، وتصبح مميزا هوياتيا لما يسمى بأهل السنة، أو ما يطلق عليه عقائد السلف حتى يومنا هذا، لا من حيث العقائد فحسب بل من حيث المزاج النفسي المتأزم أيضا (السمهوري، 2019، ص.168) فالسلفي الذي يعتبر الديمقراطية كفرا، نجده يستميت في الدفاع عن الحاكم الذي وصل إلى السلطة بطرق ديمقراطية، وهنا يبدو الفكر السلفي متناقضا ومأزوما،

فرغم رفض السلفية للمشاركة السياسية في إطار مقتضيات الدولة الحديثة، إلا أنها تعيش في إطار هذه الدولة و تتفاعل معها انطلاقا من علاقة الحاكم بالمحكوم، وسلطة سياسية لا بد منها لتسير كل ما هو شأن عام، حيث أن الحكومة في الفقه الإسلامي هي التي تضبط عبادة الناس، وتوفر لها شروطها، والعبادة اسم جامع لكل ما يحب الله، من أقوال وأفعال ظاهرية وباطنية، كالحج والزكاة والصدقات وإقامة الحدود، والقصاص، والمواريث والجهاد (عوض، 2010، ص.105). وهذا دليل على أن السلطة السياسية لابد أن تقوم بأمر الدين، وهذا ما تؤكده السلفية في خطاباتها، إذ لا يمكن فصل السياسي عن الديني، خاصة في المجتمعات الإسلامية.

وإذا عدنا إلى واقع السلفية والأنظمة القائمة في الدول العربية وفي الجزائر نجد هذه الأنظمة تفصل بين ما هو سياسي وما هو ديني، حيث يرى «برنارد لويس» "أنه منذ 1920 كان الشكل الغالب للتعبير عن الولاءات السياسية والأداء، والمطامح، والمصالح في العالم العربي غربي الطابع (الأنصاري، 2000، ص.437). وهذا ما يعتبره العالم السلفي محمد علي فركوس انهيارا دينيا، وتنكرا من طرف المسلمين لماضيهم، ولعقيدتهم، لكن هذا الموقف السلفي الرافض للفصل بين الديني والسياسي، نجده يعترف بالسلطة القائمة، ويعتبرها شرعية من الناحية الدينية، لكنه لا يعترف بمشروعيتها القانونية، ولا يساهم في اختيارها أو تشكيلها، وهي ازدواجية نابعة من النص الديني، الذي يعتبره العالم السلفي أعلى مرجعية، وأعلى سلطة يخضع لها جميع المسلمين، حيث نجد فكرة رفض العمل السياسي خارج إطار النص الديني، قد تكررت بنسبة 17.84% من مجمل الأفكار التي عالجها محمد علي فركوس، الذي أصدر تلك المقالات وهو يحاول وضع خارطة طريق لعلاقة السلفيين بالسلطة الحاكمة، وحتى يرفع الحرج بسبب ذلك التناقض، الذي يعتبر الأنظمة الديمقراطية أنظمة كفرية من جهة، ومن جهة أخرى يرفض المساس بالسلطة الحاكمة، ويعتبر أن المساس بها من الممارسات الغوغائية التي ستجلب مفاسد أكبر من التي ستدفعها(كرايس، 2019، ص. ص.76، 83)

فالسلفية تعيش داخل مناخ لا يتماشى والرؤية الإسلامية في تسيير المجتمع، حسب فهم السلفية للكتاب والسنة، ولذلك حاولنا أن نقف عند موقف السلفيين من هذه الأنظمة القائمة، وذلك من خلال العودة إلى العمل الميداني، حيث يمكن تلمُّس فكرة أساسية قد تكررت بنسبة 16.70% (أنظر الملحق رقم 01) مفادها أن السلفية مرتبطة بهذا النظام عن طريق سياسة إسلامية، هي التي تحكم علاقتها بهذه الأنظمة، حيث يرى محمد على فركوس أن انعقاد الولاية أو الإمامة العظمى بأساليب النظم المستوردة الفاقدة للشرعية الدينية، وبغض النظر عن فساد هذه الأنظمة، وخطر العمل بها على الدين المسلم وعقيدته، إلا أن منصب الإمامة أو الولاية يثبت بها."(فركوس، 2011، ص.ص. 24، 25) أي أن السلفية رغم إقرارها بعدم شرعية هذه الأنظمة من الناحية الدينية، وهي لا ترى أي شرعية إلا شرعية الدين، لكنها رغم ذلك تعترف بهذه الأنظمة و تُقِرُّ بِهَا وهي تعود بذلك إلى قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الأمر مِنْكُمْ﴾(سورة النساء، الآية: 09).

وهنا أيضا تشير السلفية إلى تداخل الدين بالسياسة، فإن كانت طاعة الله هي تأدية العبادات، كما جاء بها الرسول -صلى الله عليه وسلم- فإنها تلزم أيضا طاعة ولاة الأمور في الأمور الدنيوية، لكن مع قاعدة لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، أي أن السلفية ترجح وحدة المسلمين، وتبحث عن سلامتهم في الدنيا، بأن لا تقع الحروب، والفتن في بلادهم، وتبحث أيضا عن سلامتهم الأخروية، بأن يجتنبوا الوقوع في مخالفة صريح الشرع، كما أن هذه الفتاوى التي صدرت عن "محمد علي فركوس" في مرحلة الثورات العربية، وما لحق ببعض الدول العربية من فساد وخراب بسبب الاحتجاجات ضد الأنظمة، التي لا يمكن إنكار ابتعادها عن الشرع من جهة، وانتشار المظالم بين الرعية في عهدها من جهة أخرى، ولكن ما هو ملاحظ، أن الأنظمة التي قامت بعد هذه الاحتجاجات لم تحقق ما خرج الثوار من أجله، بل أدت إلى انهيار أحد أهم ما يسعى الإنسان إلى تحقيقه، وهو عنصر الأمن والاستقرار، حيث أن المسلمين أو الإسلام كعقيدة سعى إلى حفظ الأمن، والنظام، منذ بداية ظهوره، والسلفيون بصفتهم طائفة دينية تعتقد أنها نواة الإسلام، ونواته الصلبة، نجدها تخضع للنصوص كما هي، حيث يرى «دينس كوش» أن الهوية الاجتماعية استدماج وإقصاء في آن واحد (بشارة، 2018، ص.448)، فالعقل السلفي لديه القدرة على المزج بين التناقضات وإخراجها في قالب واحد، يعتقد أنه شرعي موافق للنص، والسلفية من جهة أخرى ترى بحرمة دماء المسلمين، وتعتبر العمل السياسي حتى وإن كان سلميا سببا في إراقتها، وذلك بسبب التنازع والصراع على الحكم، وهي تستند في ذلك إلى النصوص الشرعية الكثير.

والسلفية في موقفها من السلطة القائمة، تعتبرها سلطة غير شرعية من الناحية الدينية، ولكن من جهة أخرى من لا يجوز الخروج عليها، أو الدعوة إلى ذلك، بل من الضروري تذكير القائمين بشؤون المسلمين انطلاقا من المجالس المحلية وصولا إلى الولائية والوطنية بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم وتعريفهم بالأخطاء والمخالفات التي وقعوا فيها برفق ولطف(فركوس، 2013، ص.26). وهي ترفض أن يتم التحجج بظلم الحُكَّام من خلال القاعدة التي تقول: " كما تكونوا يولي عليكم" وترى أنه من غير الممكن أن تكون سلطة غير عادلة في ظل وجود مجتمع متماسك، ومتزن من حيث العقيدة، حيث يرى «ياسين شوشار» -وهو من طلبة العلم السلفيين في الجزائر- أن تحميل السلطات مسؤولية انتشار الفساد، هو مجرد تهرب من الواقع، إذ يقول "إن الحسن البصري سمع رجلا يدعوا على الحجاج، فقال: لا تفعل رحمك الله إنكم من أنفسكم أوتيتم، إنما أخاف إن عزل الحجاج أو مات أن تليكم القردة والخنازير"(شوشار، 2011، ص.29)، فالشيخ

«فركوس» يعيد إنتاج هذه الوقائع ويواجه بها المجتمع، وكأنه يحمل الأمة مسئولية الفساد والظلم الواقع عليها، وأن الحاكم ما هو إلا ارتداد لحالة الانهيار العقدي والأخلاقي الذي تمر به الأمة.

لذلك، فالسلفية تؤسس لفكرة النصح والتذكير والصبر على انتشار المظالم، وهي ترى استحالة وجود مجتمع بدون سلطة حتى وإن كانت هذه السلطة غير عادلة، حيث يقول: «ابن تيمية» يجب أن يُعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين والدنيا إلا بها، فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولابد لهم عند الاجتماع من رأس (رمضاني، 2004، ص.177). أي أن وجود سلطة كجهاز إداري يعمل على تنظيم شؤون المجتمع، أمر ضروري حتى مع انتشار المظالم، وهنا نجد السلفية تحاول التأسيس للوعي بسنن المكابدة والمصابرة(برغوث، 2004، ص.129). أي أن الرعية ملزمة بالصبر ومحاولة الإصلاح، لأن انهيار الدولة كجهاز سينجم عنه مفاسد عظيمة، وهنا ينظر السلفيون للحركيين في ممارسة العمل السياسي، على أنهم صورة تشوه الإسلام كما هو حاصل الآن في مصر أو في تونس، حيث يرى «برهان غليون» أن حركات الإسلام السياسي إنما ترفع العداء للعلمانية كشعار من أجل خلق تعاطف جماهيري(غليون، 2004، ص.483). وهذا ما ترفضه السلفية المنسحبة سياسيا، حيث نجدها تهاجم العلمانية والديمقراطية، وغيرها من الأفكار الغربية، بنفس الدرجة التي تهاجم بها الإسلام السياسي، ولذلك هي لا تهيج طرفا على الآخر، بل تدعوا إلى التنصل من هذه المدارس الفكرية الغربية، عن طريق تبيان خطرها على عقيدة المسلم.

ولذلك فإن بقاء المجتمع دون سلطة يمكن أن يؤدي إلى حالة من الصراع، الذي يمكن أن يأتي على كيان الدولة، حيث ينقل "عبد المالك رمضاني:" من باب الإيضاح لخطورة انهيار السلطة السياسية لأي مجتمع أن ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة بلا سلطان (رمضاني، 2004، ص.177). وهنا يمكن القول إن نبرة الخطاب السلفي المبنية على التحذير والتخويف، لها دور كبير في التأثير على المتلقي، سواء كان سلفيا لإخضاعه، أو غير سلفيا فينفر منها ويعتبرها خطابا معاديا للحياة، أي أن الطائفة المتخيلة لم تكتمل بعد ،وهي في مرحلة النشوء والتكون، ولذلك فإن تبني استراتيجية المحنة في الدين والصبر عليها، هو الحل الأمثل لمواجهة متغيرات العصر من طرف السلفيين، فللمحنة أثر عميق في عقيدة أهل الحديث وأهل السنة(السمهوري، 2019، ص.170) ولذلك السلفية لا تتقبل شكل السلطة من باب المداهنة، أو تحقيق مصالحها، بل هي تتعامل مع سلطة غير شرعية من الناحية الدينية، وهي لا تكف عن التصريح بهذا، من خلال رفض الأنظمة

الوضعية والتبرؤ منها، انطلاقا من أحكام الشريعة، بالإضافة إلى كونها لا تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية، عكس دعوة بعض الفقهاء من التيارات الأخرى لا سيما الحركية منها، إلى ما أصبح يعرف اليوم بالثورة على جور الأمراء، هذه الثورات التي تسمح للغوغاء والدهماء بتبني فكرة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، معتقدين انهم يتشبهون بالعلماء في إنكارهم على الحاكم بشكل علني، وبذلك يصبح تغيير المنكر بمنكر أخطر منه (خليل، 1985، ص.35). إذا فالعالم السلفي حريص على أرواح المسلمين، بقدر ما هو حريص على نشر المعرفة الدينية، ولذلك يقع الشأن السياسي بالمعايير الحديثة في آخر أولوياته واعتباراته.

10. السلفيون والتناقض في علاقتهم بالسلطة الحاكمة مع ولي الأمر وضد إيديولوجية الأنظمة:

قدم السلفيون النقاويون في بعض الأحيان توصياتهم بشأن الحكم الإسلامي، لكن ظل اهتمامهم الرئيس هو دعوة الناس إلى الأرثوذكسية والأرثوبراكسية التقويمية (لوزيير، 2018، ص.304)، أي الانصراف عن السياسة خيرها وشرها، والتركيز على تقويم العقيدة، ومعرفة الله كما هو، وليس كما يؤوله المتأولون، ويفسره المفسرون، وبذلك تبقى السياسة أمرا ثانويا بالنسبة للعقل السلفي، إلا أن مسألة رئاسة الدولة أو الولاية العامة على المسلمين، تعدّ من أهم المواضيع التي تختلف فيها السلفية مع غيرها من الحركات الإسلامية، أو حتى النظريات السياسية المعاصرة، انطلاقا من كيفية التعيين والتنصيب، إلى التعامل في إطار الدولة، حيث أن السلفية ومن خلال العمل الميداني تعطي مكانة مرموقة لمن يتولى أمور المسلمين، من خلال مسألة السمع والطاعة، وهي ترى أنه أصل ثابت في العقيدة الإسلامية، حيث يرى "محمد علي فركوس" ومن خلال المقالات التي تم تحليلها أنه يستحيل بقاء المسلمين بدون رئيس دولة، بغض النظر عن الطريقة التي عين بها، وهو يستدل بحديث " مَنْ مَاتَ ولَيسَ عَليهِ إِمَامُ جماعةٍ؛ فإنَّ مَوْتَتَه موتَةٌ جاهليَّةٌ."(ابن حنبل، ج 8، ص 50) وحديث " مَن خَلَعَ يَدًا مِن طَاعَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ يَومَ القِيَامَةِ لا حُجَّةَ له، وَمَن مَاتَ وَليسَ في عُنُقِهِ بَيْعَةٌ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً"(مسلم، ج1، ص.1478) (فركوس، 2011، ص.22)، إن هذا الأسلوب في الخطاب، والذي يحمل ممارسات دنيوية عواقب أخروية، وهو بطبيعة الحال مستند إلى نصوص مقدسة، إذ أن الأحاديث الصحيحة تأخذ نفس حجية القرآن الكريم عند الفرد السلفي، خاصة إذا اتفق عليها جمع من العلماء المشهود لهم بالعدل والصلاح.

كما أن وجوب تعيين حاكم يقوم بأمور الجماعة، مسألة أساسية في المنظومة السياسية السلفية، وهي فلسفة لا تختلف فيها مع النظريات السياسية الحديثة، خاصة فكرة وجود هيئة أو

سلطة تقود المجتمع و تسير شؤونه، إلا أن الحاكم المسلم، يعتبر شكلا من أشكال التخيل السلفي، فالحكام لفظ عام وهو كل من تولى شؤون المسلمين، حتى وإن كان عن طريق القوة والقهر والعنف، فإنه من خلال المنظومة السلفية، يصبح حاكما، تجب له خاصية السمع والطاعة، والدعاء له بالصلاح، والصبر على ظلمه، وطلب العون من الله، فهكذا يتعامل السلفيون مع الحاكم، بداية من رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ووصولا إلى أفسق حكام المسلمين، فلا خروج عليهم ولا إنكارا علنيا، ولا صدام ولا تصادم، وبذلك فإن وجود الحاكم والتفاف الأمة حوله، حتى وإن لم يكن مطبقا للشريعة التي كانت دقيقة جداً في مسألة الخروج عن الحكام، أو محاربتهم، حيث قال النبي -صلى الله عليه وسلم- " إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنْ الله فِيهِ بُرهَان" (فركوس، 2013، ص.25). أي أن وجود الحاكم ضرورة شرعية، كما أن الخروج عليه أو منافسته حول الحكم مسالة منهي عنها حسب العقل السلفي، وهو يرى في منصب الولاية العامة، أو رئيس الدولة، مزاوجة بين وظيفية روحية ودينية، ووظيفية دنيوية، الهدف منها تسيير شؤون المسلمين، ولذلك نجد «محمد علي فركوس» قد ركز على ضرورة وجود حاكم في بلاد المسلمين، حيث تكررت هذه الفكرة بنسبة 16.24% وهي فكرة تشير إلى أن رئيس الدولة مسألة ضرورية وشرعية، لا يمكن تجاوزها أو القفز عليها.

وحتى المنتسبين إلى السلفية من العامة، يرفضون فكرة الطعن في الحكام أو التشهير بهم، ويدخل في ذلك الانتماء إلى النقابات، أو إلى الأحزاب، أو الإضرابات، أو الاحتجاجات والمظاهرات، فالسلفية ترفضها وإن أباحها الحكام وقننها، وأصبحت حقاً شعبياً تستعمل للمطالبة بالإصلاح، وقد صنف «محمد علي فركوس» هذه الأشكال وهو يدخلها تحت مفهوم الخروج عن الحاكم، الذي كان من أهم العوامل التي أضاعت هيبة المسلمين ودولتهم، وبالعودة إلى التاريخ الإسلامي، فنجد قضية خروج الغوغائيين عن الخليفة الراشد "عثمان بن عفان رضي الله عنه"، وما انجر عنها من انقسامات داخل الأمة، أو من خرجوا عن الخليفة «علي بن أبي طالب رضي الله عنه»، أما في تاريخنا المعاصر فإن نماذج الثورات العربية التي أزاحت الحكام وما نجم عنها من اقتتال داخلي وانتشار للفوضى، حيث نجده يصنف أربعة نماذج:

- قطاع الطرق: وهم طائفة امتنعوا عن طاعة الإمام الحاكم المسلم، و خرجوا عليه بلا تأويل أو بتأويل غير سائغ، وأشاعوا الفوضى وسفك الدماء وسلب الأموال، وأوجب في حقهم حد الحرابة.

- خروج طائفة عن طاعة الإمام الحاكم المسلم: ولهم بذلك دليل إلا أنهم قلة فيقع عليهم حد الحرابة.
- قوم من أهل البدع يكفرون مرتكب الكبيرة: ويستحلون دماء المسلمين وأموالهم، فهم الخوارج.
- طائفة من أهل الحق يخرجون على الإمام: يريدون خلعه ولهم دليل بذلك و لهم أمير، فهم البغاة وجب الإصلاح بينهم و بين الإمام(فركوس، 2011، ص.ص. 41، 42).

أما في الثورات فقد صنف سبعة أشكال:

- الثورة ضد العدو الكافر: فهو يرى أن لا يتخلى أي فرد عن واجبه في مقاتلته.
- البغاة: وهم من يثورون على الحاكم بالسلاح ويمتنعون عن أداء الحقوق المتعلقة بجماعة الأفراد، وهم يدخلون مع الخوارج.
- الخروج عن الإمام المسلم طلبا للمال والرئاسة: وفي هذه الحالة يجب في حقهم حد الحرابة.
- الثورة بين طائفتين مسلمتين: وهنا يجري عليهما ما جرى على الباغي.
- الثورة على الحاكم المسلم بهدف إلغاء الشريعة أو نحو ذلك: فإنهم أهل الردة ويجب على الحاكم قتالهم.

أما الصنف السادس والسابع فأدخل فيه المظاهرات والاعتصامات، فإن استعمل فيها العنف والقوة كانت خروجا، أما إن كانت سلمية خالية من الشغب فإنها تعد من المنكرات، لأنها ليست من عمل المسلمين ومخالفة لشريعتهم (فركوس، 2011، ص.42). وهنا نجد السلفيين ومن خلال آراء علمائهم يرفضون حتى الأشكال الحديثة والسلمية من جمعيات ومنظمات حقوقية التي تطالب بالإصلاح أو تدافع عن حقوق فئة معينة من المجتمع، وهي تعتبرها أمورا غير شرعية، بل من صنيع الكفار وقد انتقلت إلى المسلمين، وهي بذلك ترفض وجود مجتمع مدني، أو أي قوى مطلبية داخل المجتمع، ما عدا تلك التي تتبنى الدعوة الدينية، دون أدنى مصادمة مع السلطة السياسية، ولذلك نجد فكرة رفض وجود مجتمع مدني داخل بلاد المسلمين على طريقة المجتمعات الغربية، قد تكررت بنسبة 11.21% (انظر ملحق رقم 01) من مجمل الأفكار التي عالجها الشيخ السلفي في مقالاته، وبذلك فإن السلفية ترى من أهم عوامل استقرار المجتمع المسلم هو اجتماع المسلمين على إمام واحد، وعدم منازعته، كما أنها انطلاقا من الشرع تقسم المهام والأدوار بين الحاكم والرعية، فالحاكم مطالب بالعدل وهو من شؤونه واختصاصاته، والرعية مطالبة بالسمع والطاعة حتى وإن

لم يتحقق عامل العدل، كما أنها لا تفتح باب الطاعة على مصراعيه، وذلك انطلاقا من الحديث: "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق" (فركوس، 2013، ص. 24).

وهنا يمكن القول إن السلفية لا تصل بالحاكم أو رئيس الدولة إلى ما ذهب إليه «توماس هوبز» من خلال مفهوم التفويض الإلهي، إذ أن السيادة في الإسلام للشريعة، والحاكم مكلف بتنفيذها، ولكنها في نفس الوقت لا ترى بوجود مؤسسات سياسية، كالبرلمانات أو الأحزاب والنقابات لمساءلة الحكام، وإرغامهم على تنفيذ سياسة معينة، وذلك من خلال الخلط بين الديمقراطية والشورى، إذ يرى «عبد الإله بلقزيز» أن ربط مفهوم الديمقراطية بمفهوم الشورى هو انحدار بالفكر الإسلامي وانحراف حقيقي عن المعنى الحقيقي للشورى (بلقزيز، 2011، ص.211).

لذلك فهي ترفض ما يذهب إليه الحركيون أو أنصار الإسلام السياسي، من الدخول في مواجهات مع الأنظمة، ومحاولة نزع السلطة بالقوة، حيث يعتبر السلفيون أن الحركات الإسلامية وخاصة جماعة الإخوان المسلمين صنيعة الغرب، وأن كل مشاريعها تهدف إلى تمييع الإسلام، وإعطاء مسوغات للدول الغربية من أجل مهاجمة الإسلام، والتضييق على الدعوة الدينية الإصلاحية، التي تعتبر في المرحلة الحالية في بدايتها، وهي مرحلة ضعف وانكسار يعيشها الإسلام والمسلمون، والسلفية تعتبر نفسها طريقة استراتيجية في تغيير واقع المسلمين، ثقافيا وتربويا، ودينيا، قبل الحديث عن أي تغيير سياسي، سواء سلمي عن طريق منظمات المجتمع المدني، أو عنيف عن طريق التصادم مع السلطة السياسية، ولذلك نجد فكرة الإصلاح كاستراتيجية شرعية قد تكررت بنسبة 14.41% (انظر الملاحق، الجدول 1) من مجمل الأفكار التي ناقشها «محمد علي فركوس» في أعماله، التي جاءت كردة فعل على الربيع العربي، وما نجم عنه، وهي تعتبر أن حركات الإسلام السياسي هي المسؤولة عن الثورات العربية، وهي تحذر من الخلط بين الإسلام وبين حركات الإسلام السياسي المصلحية.

يمكن القول إن السلفية ليس لها طموح سياسي وإنما هي تراقب المشهد السياسي، وتسعى إلى إصلاحه، وهي تعتبر مسألة رئيس الدولة أو ولي الأمر، مسألة شرعية قبل أن تكون مسألة سياسية، ولذلك هي تعتبر مسألة الإذعان له، وطاعته في حدود الشريعة مسألة أساسية، ومتعلقة بالعقيدة الإسلامية.

خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية يمكن القول، إن العقل السلفي هو عقل ماضوي، مرتهن بالنص ويبني كل خيارته بما فيها السياسية على عملية التخيل، بهدف الربط بين الماضي الصحيح والحاضر المرتبك بسبب ابتعاده عن إسلام لحظة الوحي، وهي تعكس حالة من التطابق والتشابه، مع النموذج السياسي الماضوي، دون مراعاة لواقع كل قطر وكل زمان وكل ثقافة مجتمعية، فالحاكم أو ولي الأمر منصب سياسي، وهو أيضا منصب ديني متخيل، يخضع له السلفيون، ويدافعون عنه، ويحملون الأمة مسؤولية أخطائه وتجاوزاته، إذ أن العقل السلفي ومن خلال أعمال الشيخ محمد علي فركوس، يعتبر جور الحاكم وظلمه، نوعا من العقاب الإلهي، للأمة المنحرفة عقديا، ولذلك فان تغيير تلك الحالة من الظلم والقهر، لا يكون عن طريق المسيرات والتظاهرات، أو حمل السلاح، بل بالتوبة من الذنوب والمعاصي، وتصحيح العقيدة، وهذه جملة من النتائج المتوصل إليها:

- الشيخ محمد علي فركوس يعتبر من رموز السلفية المعاصرين في الجزائر.
- العقل السلفي عقل نصوصي ومرتبط بالماضي الذي يعتبره الحل الوحيد لكل مشاكل الحاضر. ويعتبر التخيل عند السلفيين عملية مهمة لإعادة ربط المؤمنين بصحيح الدين.
- الإخفاق السياسي اليوم سببه البعد عن الدين وفساد العقيدة حسب السلفيين. كما أن كل أشكال العمل السياسي والجمعوي والنقابي مرفوضة سلفيا.
- ولي الأمر منصب روحي وسياسي وديني ودنيوي عند السلفيين. والأمة مطالبة بالصبر وبالإقبال على العلم الشرعي من أجل تحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي.
- السلفية هي الطائفة المنصورة، حسب العقل السلفي، وهي النسخة الحية والوحيدة من إسلام لحظة النزول.

التوصيات والاقتراحات:

- تكثيف الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية حول الظاهرة السلفية. وإعادة النظر في التراث الإسلامي، خاصة فقه التعامل مع ولاة الامور والشأن السياسي.
- الاهتمام بالإنتاج الفقهي والفكري السلفي.
- الإهتمام بالمتخيل الإسلامي وكل ما هو متعلق بالذاكرة الدينة لدى الجمعات الإسلامية.

- السلفية كغيرها من الجمعات الإسلامية تبحث عن النموذج الديني لحل كل مشكلات الحاضر.
- ضرورة الإشتغال على كل ما يتعلق بالرمز والمتخيل والماضي والاحياء الديني لفهم التيرات الاسلامية بما فيها السلفية

الملاحق:

جدول 1

المضمون السياسي المتخيل في الخطاب السلفي المعاصر

فئة تحليل الموضوع (تمثلات السياسي)			
رقم الوحدة	الفكرة	التكرار	النسبة
01	السلفية كعودة إلى النص	69	30.39
02	رفض العمل السياسي خارج إطار النص	51	22.46
03	سياسة الإسلامية وليس الإسلام السياسي	41	18.06
04	وجود الحاكم كضرورة شرعية	32	14.09
05	الإصلاح كاستراتيجية شرعية	23	10.13
06	رفض العمل المدني خارج إطار النص	11	04.84
المجموع		227	100

المصدر: من إعداد الباحث

قائمة المصادر والمراجع :

1. أحمد بن حنبل، (1981). المسند، الجزء الثامن (ب ط). دار المعارف، مصر.
2. ابن خلدون عبد الرحمان. (2003). المقدمة، (ط.1). دار الفكر. لبنان.
3. الأنصاري محمد جابر. (2000). مقال تسييس الإسلام، قراءات في الفكر القومي، القومية العربية في الإسلام والتاريخ والإنسانية، (ط.2). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
4. أومليل علي. (1996). السلطة الثقافية والسلطة السياسية، (ط.1). مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، لبنان.
5. برغوث الطيب. (2004). حركة تجديد الأمة على خط الفعالية الاجتماعية، (ط.1). دار قرطبة. الجزائر.
6. بشارة عزمي. (2018). الطائفة والطائفية الطوائف المتخيلة، (ط.1). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. قطر.
7. بكر أبوزيد بن عبد الله. (2011). حكم الانتماء إلى الفرق ولأحزاب والجماعات الإسلامية، (ط.1). الدار الأثرية للنشر والتوزيع. مصر.
8. بلقزيز عبد الإله. (2011). الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، (ط.3). مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان، بيروت.
9. بنديكت اندرسون. (2009). الجماعات المتخيلة تأملات في أصل القومية وانتشارها، ترجمة ثائر ديب، (ط.1). شركة قدس للنشر والتوزيع. لبنان.
10. بومدين بوزيد . (2012). الحركات الإسلامية من الفهم المغلق إلى أفق التجديد، (ط.1). دار قرطبة. الجزائر.
11. تايلر تشارلز. (2015). المتخيلات الاجتماعية الحديثة، ترجمة الحارث النبهان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، قطر.

12. الخالدي محمد. (1989). حكم الإسلام في الرأسمالية، (د.ط).مكتبة الرسالة الحديثة. الجزائر.
13. خليل عماد الدين. (1985). ابن خلدون إسلاميا، (ط.2). المكتب الإسلامي. بيروت، لبنان.
14. رمضاني عبد المالك. (2004). مدارك النظر في السياسة، بين التطبيقات الشرعية والانفعالات الحماسية، (ط.7). دار الكتاب. بيروت، لبنان.
15. السمهوري رائد. (2019). السلف المتخيل، مقاربة تاريخية تحليلية في سلف المحنة أحمد ابن حنبل وأحمد ابن حنبل متخيلا. (ط.1). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. قطر.
16. شمس الدين نجم زين العابدين. (2011). تاريخ العرب الحديث والمعاصر، (ط.1). دار المسيرة. الأردن، عمان..
17. شوشار ياسين. (أكتوبر2011). الإصلاح والأمن، مجلة الإصلاح، العدد27. ص. ص. 26-. 32.
18. العوايشية حسين بن عودة. (2011). الفتن وسبل النجاة منها، (ط.1). دار الإمام مالك، الجزائر.
19. عوض صالح. (2010). النظام السياسي في الفكر العربي الإسلامي، دراسات تحليلية في مرجعيات النظام الإسلامي، (ط.1)، الشروق للإعلام والنشر. الجزائر.
20. العيدروس محمد. (2010). الدولة الإسلامية الثانية، دولة الخلافة، (د. ط). دار الكتاب الحديث. القاهرة، مصر.
21. غراسي فالنتيا. (2018). مدخل الى علم الاجتماع المخيال نحو فهم الحياة اليومية، ترجمة محمد عبد النور وسعود المولى، (ط.1). المركز العرب للأبحاث ودراسة السياسات. قطر.
22. غليون برهان. (2004). نقد السياسة، الدولة والدين، (ط.3). المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء، المغرب.
23. غودليه موريس. (2017). المتخيل والخيالي والرمزي، ترجمة غازي برو، (د. ط). دار الفارابي، لبنان.
24. فركوس محمد علي. (2011). حكم المظاهرات والمسيرات، مجلة الإصلاح، العدد05. ص. ص. 12- 19.
25. فركوس محمد علي. (2011). في طرق تنصيب إمام المسلمين و تقرير وجوب الطاعة و بذل التضحية، مجلة الإحياء، العدد01. ص.ص. 39- 46.
26. فركوس محمد علي. (2012). في ضوابط نصيحة أئمة المسلمين حكاما وعلماء، مجلة الإحياء، العدد02. ص. ص. 24 - 27.
27. كرايس الجيلالي. (2017). السلفية الدعوية في ولاية تيسمسيلت التدين والسياسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة وهران 02. الجزائر.
28. كرايس الجيلالي. (2019). السلفية الدعوية بين التدين والسياسة، (ط.1). دار الأيام.الأردن.
29. لوزيير هنري. (2018). صناعة السلفية: الاصلاح الإسلامي في القرن العشرين، ترجمة أسامة عباس وعمر بسيوني، (ط. 1). دار روافد للثقافة. لبنان.
30. محمد سعيد رسلان، (2017/01/02). خطبة سمعية بصرية، على الساعة 13، ص47، تاريخ الاطلاع: 11/ 2019/10. انظر الرابط: https، ص//www.youtube.com/watch?v=leU6RWdlmcg.
31. مكي باسم. (2013). المعجزة في المتخيل الإسلامي،(ط.1). المركز الثقافي العربي. المغرب الاقصى.
32. ميير رول. (2014). السلفية العالمية الحركات السلفية المعاصرة في عالم متغير، ترجمة محمد محمود التوبة، (ط.1). الشبكة العربية للأبحاث والنشر، لبنان.
33. مسلم أبو الحسين بن الحجاج القشري النيسابوري، (1991). الصحيح، الجزء الأول، (ط.1). دار الحديث للطباعة والنشر، مصر.
34. ناصر السعدي عبد الرحمان. (2011). أصول عظيمة من قواعد الإسلام، (ط.1). دار الفضيلة. الجزائر.
35. يوسف أحمد. (2001). مستقبل الإسلام السياسي، وجهات نظر أمريكية، الصحوة الإسلامية في منظار الغرب، الرؤية الرسمية والأكاديمية لجماعات الإسلام السياسي، (ط.1). المغرب المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء.